**رؤية الوثيقة التصديرية للدولة المصرية**





**اكتوبر 2022**

**اعداد الوثيقة**

**م. علي محمد عبد القادر**

**عضو مجلس إدارة جمعية المصدرين المصريين**

**عضو مجلس إدارة شعبة المستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية**

**عضو مجلس ادارة معهد الاحجار الطبيعية بالولايات المتحدة الأمريكية**

**نائب اول رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين**

# المقدمة

**يتغير العالم جيوسياسيا و اقتصاديا و عسكريا وتكنولوجيا من حولنا بطريقة سريعة للغاية ولذلك كان توجه القيادة السياسية لزيادة حجم الصادرات المصرية والهدف منه هو تأمين و دعم الاقتصاد المصري الكلي وذلك طبقا لما جاء في الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي نصت بطريقة مباشرة علي زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا وزيادة نسبة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة موارد الدولة التي تمكنها من التوسع في مشاريع البنية التحتية و تقليل معدلات البطالة في ظل زيادة سكانية هائلة وبمعدلات اعلي من قدرة الدولة في مجالات الاحتياجات الأساسية من تعليم الزامي و رعاية صحية واجتماعية وتوفير السلع الغذائية الضرورية والوقود والكهرباء.**

**فكان لابد من دراسة واصدار هذه الوثيقة وهي تتكون اساسا من دراسة وتحليل الموقف الحالي للصادرات واستعراض التحديات التي تعيق انطلاق مسيرة الصادرات وايضاح الفرص الواعدة في محيط مصر الإقليمي والدولي واخيرا تصور عن خطوات الوصول الي اقتصاد كلي مستقر يساهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي للوطن.**

# 

# جميع الحقوق محفوظة © المهندس/علي محمد عبد القادر

# تحت ترقيم دولي

# EBIN: 1-1-90-2020

# 

# جدول المحتويات

| **الموضوع** | **الصفحة** |
| --- | --- |
| **مقدمة** | 2 |
| **الإطار القانوني للوثيقة** | 6 |
| **هدف الوثيقة** | 7 |
|  |  |
| **اسباب إعداد الوثيقة** | 8 |
| * الأزمة الاقتصادية الحالية | 9 |
| * السياسة النقدية | 9 |
| * الاستثمار الأجنبي المباشر | 10 |
| * تنمية الموارد من العملات الأجنبية | 11 |
| * هدف ١٠٠ مليار دولار صادرات | 11 |
| * اسباب ارتفاع قيمة الصادرات خلال ٢٠٢١ | 11 |
| * اختلاف المعلومات والاحصاءات بين اجهزة الدولة | 12 |
|  |  |
| **التصدير والدولة** | 13 |
| * تعريف التصدير | 14 |
| * التأثير الاقتصادي للصادرات | 15 |
| * التأثير السياسي للصادرات | 15 |
| * التأثير الاجتماعي للصادرات | 15 |
|  |  |
| **الموقف الحالي للصادرات والواردات** | 16 |
| * الحجم الكلي للصادرات والواردات | 17 |
| * التقسيم القطاعي للصادرات والواردات | 18 |
| * التقسيم المالي للأسواق | 19 |
| * التقسيم الجغرافي للأسواق | 20 |
| * التحليل | 22 |
|  |  |
| **التحديات العامة** | 24 |
| * ارتفاع سعر الفائدة | 25 |
| * كفاءة الجهاز التنفيذي في الدولة | 26 |
| * تحديد هوية الاقتصاد المصري | 26 |
| * افتقار الشركات للكوادر المدربة | 27 |
| * التعليم الفني | 27 |
| * تمويل البنوك | 27 |
| * تحسين البيئة التشريعية لنمو الصادرات | 27 |
| * تداخل ملفات التصدير بين اجهزة الدولة | 28 |
|  |  |
| **الاستراتيجية التصديرية للدولة المصرية** | 29 |
| * الرؤية العامة | 30 |
| * الأهداف واطارها الزمني | 31 |
| * خريطة مصر التصديرية | 32 |
| * ما هي المناطق الحرة؟ | 32 |
|  |  |
|  |  |
| **أفريقيا قارة المستقبل** | 34 |
| * المزايا | 35 |
| * التحديات | 36 |
| * حجم تجارة أفريقيا مع العالم | 38 |
| * حجم تجارة أفريقيا مع مصر | 39 |
| * اهم قطاعات تصدير مصر ل أفريقيا | 40 |
| * شركة جسور | 40 |
| * التحليل | 41 |
|  |  |
| **المجلس الأعلى للصادرات** | 42 |
| * تفعيله | 43 |
| * توصيف دوره وأهدافه | 43 |
| * تحديد آليات عمله | 44 |
| * تفعيل الية المتابعة والتقييم | 44 |
|  |  |
| **الصناعة والتصدير** | 45 |
| **النمو السكاني وتأثيره على الميزان التجاري** | 48 |
| **الخلاصة** | 50 |
| **آليات التنفيذ** | 53 |
| **المراجع** | 59 |

# الإطار القانوني للوثيقة

**هذه الوثيقة هي مجموعة افكار تحليلية و اقتراحات و ارشادات عامة لتأسيس استراتيجية تصديرية شاملة للدولة المصرية من واقع خبرات عملية اقتصادية وتجارب في مختلف المجالات وعلى صانع القرار مراعاة التغيرات الإقليمية والمحلية و العالمية عند الاسترشاد بها عند وضع خطة الوصول ل ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا كما وان مصدر هذه الوثيقة ليس مسؤولا عن استخدام او سوء استخدام قد يتسبب في حدوث أي اضرار من اي نوع بما في ذلك أي حقوق قانونية التي قد يزعم أنها ناتجة بشكل مباشر او غير مباشر عن استقاء المعلومات الواردة في هذهِ الوثيقة.**

# هدف الوثيقة

**تتمتع مصر بميزات متعددة تؤهلها لان تلعب دورا كبيرا في محيطها العربي والأفريقي والدولي حيث موقعها الجغرافي الفريد في قلب العالم العربي وبوابة لأفريقيا وبحكم قربها من دول الاتحاد الاوروبي ودول حوض البحرالمتوسط هذا بالإضافة الي القاعدة الصناعية والتجارية والعلمية ووجود قناة السويس بها كشريان رئيسي للتجارة الدولية من الشرق للغرب والعكس والوزن السكاني الذي يتعد 100 مليون مواطن غير مشروعات البنية التحتية التي بالفعل غيرت وجه مصر كجهة جاذبة للمستثمرين المصريين و الأجانب .**

**ان هدف إعداد هذه الوثيقة يتمثل في إعادة دور مصر الرائد كدولة محورية في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير والإنتاج مما ينعكس ايجابيا علي الشعب المصري من إرتفاع مستوى المعيشة و تقليل معدلات البطالة وارتفاع جودة التعليم و الرعاية الصحية و الاجتماعية.**

# اسباب اعداد الوثيقة

1. **الازمة الاقتصادية الحالية:**

كشفت الازمة الاقتصادية الحالية عن ضرورة التخلي عن سياسة الاموال الساخنة والاتجاه بقوة نحو الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة حيث اعتمدت الحكومات المتعاقبة علي بناء حصيلة من العملات الصعبة بإصدار سندات دولاريه قصيرة و متوسطة وطويلة المدي وهذه الاسلوب تسبب في احداث هزة كبيرة و سلبية في قطاع الاعمال في مصر حيث تم ايقاف الاستيراد السلع الاولية والوسيطة والتامة الصنع في عجلة و بدون دراسة التأثيرات السلبية علي الاقتصاد من تجارة وصناعة نتيجة خروج الأموال الساخنة والتي قدرت ب عشرين مليار دولار فجاءة من مصر ومن ثم كان الاعتماد على المستثمرين المصريين وتشجيعهم هو السبيل الوحيد لضخ استثمارات جديدة والحفاظ على سوق العمل.

ايضا عدم وجود شفافية بين القطاع الحكومي ومجتمع الأعمال والاقتصاد فعندما اوقف البنك المركزي العمل بمستندات التحصيل واعتمد فقط الاعتمادات المستندية كسبيل وحيد للاستيراد في تغول واضح على قانون الاستيراد والتصدير والذي يعطي الحق في التنظيم لوزارة الصناعة والتجارة

تباري عدد من مسؤولي البنوك في تبرير هذا الإجراء الفارق على انه إجراء تنظيمي بحت ولكن سرعان ما خرجت تصريحات من العديد من المسؤولين الحكوميين بأن سبب الاجراءات هو خروج الاموال الساخنة وارتفاع تكلفة استيراد السلع الاساسية من وقود وقمح وزيوت.

كل هذا المناخ لا يوفر البيئة المناسبة للاستثمار أو جذب رؤوس أموال أجنبية وبالتالي فإنه من الضروري اعتماد مبدأ الشفافية مع مجتمع الاعمال بتشجيع مجتمع وطني مستقر لبناء اقتصاد راسخ مفيد للدولة والمواطنين.

1. **السياسة النقدية:**

منذ توحيد سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ وارتفاع سعر الدولار الي مستويات قياسية ومن ثم عاد ليستقر عند مستوي ١٥.٧٠ جنيه لفترة طويلة بالرغم من التقارير المالية من مؤسسات التقييم المالي بأن الجنيه المصري مقوم بأكثر من قيمته السوقية الحقيقية وعندما رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة وخروج الاموال الساخنة من السوق قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه بحوالي 18٪ مما تسبب في خسائر كبيرة للمجتمع بصفة عامة هذا التخفيض في قيمة الجنيه لم يكن مفترضا ان يحدث لو تم ترك سعر الصرف للعرض و الطلب منذ نوفمبر ٢٠١٦ ولهذا فمن المطلوب في المرحلة القادمة والتي يطلب من قطاع الاعمال المشاركة في التنمية ان توجد واقعية في السياسة النقدية للدولة المصرية حتى نتجنب حدوث ارتفاع الاسعار الذي حدث لسببين الاول ارتفاع الاسعار العالمية بسبب الحرب والثاني لعدم الاخذ بقانون العرض والطلب في تحديد سعر صرف الجنيه لأنه ثبت انه السبيل الوحيد لاستقرار الأسواق وكان من الممكن خفض الجنيه المصري في حدود من ٣-٤٪ سنويا وهو انخفاض ممكن التعامل معه سنويا بدون اثار سلبية قوية كالتي حدثت عندما تم خفضه في يوم واحد ١٨٪ مما سبب هزة اقتصادية وبالتالي هزة اجتماعية علي المواطنين في ظل عدم قدرة مجتمع الاعمال برفع الاجور لامتصاص ارتفاع الاسعار لمعانته في استمرارية نشاطه الاقتصادي المعتاد كما وان مجتمع الاعمال المحلي و راس المال الوطني قد فقد حوالي ٥٠٪ من قيمته منذ ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢ نتيجة تخفيض قيمة الجنيه ومازال في اتجاه التخفيض مع الاخذ في الاعتبار ان مجتمع الاعمال كان مدركا تماما لصحة و ضرورة قرار تخفيض قيمة الجنيه عام ٢٠١٦ ولكن لم يتفهم قرار البنك المركزي المصري بتخفيضه ١٨٪ في مارس ٢٠٢٢ مع إصرار الاخير علي تثبيت سعر الصرف لمدة طويلة بمعدل ١٥.٧ علي الرغم من تقارير المؤسسات المالية الدولية بأنه مقيم بأكبر من قيمته الحقيقية من قبل البنك المركزي وان عليه تقييمه بقيمته ١٧ جنيه لكل دولار أمريكي ايضا كان من الممكن خفض قيمة الجنيه بمعدل ٣ ٪ سنويا وهي قيمة ممكن استيعابها في الاسواق علي مدي ٦ سنوات بدلا من احداث صدمة في الاقتصاد بخفضه ١٨٪ في يوم واحد مع تبريرات ان ذلك من تداعيات حرب روسيا و أوكرانيا.

والمعروف ان الحرب تسببت في ارتفاع كبير للأسعار وليس في خفض قيمة العملات الا لأسباب اقتصادية داخلية وفي مصر كان خروج الأموال الساخنة هي احد الاسباب التي ادت الي نقص كبير في الموارد والسيولة لاعتماد الدولة عليها كأساس لتمويل الموازنة العامة والتي اعتمدت عليها لفترة طويلة بدلا من اجتذاب استثمارات اجنبية مباشرة و تشجيع قطاع الأعمال الخاص وهو خطأ استراتيجي بإقرار وزير المالية.

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة لا تستطيع ممارسة نشاطها في ظل ارتفاع معدل الفائدة ولهذا شهدنا انخفاض غير مسبوق في جذب اي استثمارات اجنبية على مدي السنوات الماضية.

ولهذا فإن المطلوب لجذب الاستثمارات الخارجية يلزمه تخفيض سعر الفائدة في البنوك كبداية وتقليل الاعتماد على الاموال الساخنة التي لا تصلح بالأساس لتمويل الموازنة العامة للدولة بل ثبت ان ضررها وسلبياتها أكثر من فائدتها والتي اعتمدت عليها الحكومة خلال الفترة الماضية وتسببت في خسائر كبيرة بأثارها السلبية للمجتمع المصري.

1. **تنمية الموارد من العملات الأجنبية:**

ان تنمية موارد الدولة السيادية من العملات الأجنبية الرئيسية مثل الدولار واليورو نتيجة سياسات التحفيز الاقتصادي هو أحد اهم الاسباب لضمان معدلات تنمية ثابتة ومستقرة وقدرة على تنفيذ مشروعات التنمية للبنية التحتية او المشروعات الخدمية للدولة كما وانه يقلل من اعتماد الاقتصاد على القروض الدولية من المؤسسات المالية.

1. **هدف ١٠٠ مليار دولار صادرات:**

منذ ان اعلنت القيادة السياسية عن توجيهات بالوصول بالصادرات المصرية 100 مليار دولار سنويا لم نري اي برنامج زمني من اي من اجهزة الدولة للوصول لهذا الرقم خلال مدة زمنية معلنة سواء كرقم كلي او زيادة سنوية متفق عليها تنتهي بالقيمة المعلن عنها وهي ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا وان كانت وزارة الصناعة قد تصدت لهذه الرؤية وأعلنت عن مجموعة من الخطط والخطوات للوصول بالصادرات المصرية لهدف ١٠٠ مليار دولار.

في الحقيقة أن تأسيس سياسة ورؤية تصديرية شاملة في جميع المجالات يتجاوز دور وزارة واحدة فقط في ظل عدم وجود خطة قومية موحدة ومتكاملة لتحقيق التنسيق المنشود للوصول الي ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا. ولهذا يتضح وجود ضرورة للاتفاق على رؤية وطنية بين أجهزة الدولة.

1. **اسباب ارتفاع قيمة الصادرات المصرية ٢٠٢١:**

حققت الصادرات المصرية ارتفاعاً قياسا خلال عام ٢٠٢١ وبلغت حوالي ٣٢ مليار دولار مقابل قيمة قدرها ٢٥.٤٢٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ وذلك بنسبة زيادة قدرها ٢٧٪ وذلك هو اعلي رقم تسجله الصادرات المصرية في تاريخها.

بتحليل الارقام والاسواق وفي ظل عدم وجود تغيير في البيئة التشريعية او حوافز حكومية ملموسة ادت الي هذه الزيادة الكبيرة نجد ان الأسواق التي حققت نسبة عالية في الاستيراد من مصر هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦٠٪ عن عام ٢٠٢٠ والاتحاد الأوروبي بنسبة ٤٠٪ عن عام ٢٠٢٠ حيث يعزو ذلك الي الأسباب الاتية:

* ارتفاع واضطراب تكلفة الشحن البحري من اسواق اسيا وخاصة الصين مع الاخذ في الاعتبار أيضا اغلاق الصين للعديد من موانئ الشحن لديها لتطبيقها مبدأ 0 كوفيد-19 والاسباب السياسية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقلل من اعتمادها على الصين.
* إذن الزيادة في الصادرات هي زيادة قد تكون مؤقتة ونتيجة احتياج من الاسواق وليس نتيجة تسويق او تغيير في جودة السلع و علينا استغلال هذا الاحتياج و ضمان استمراره للسنوات القادمة بالإضافة الي ان ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج قد ادت ايضا الي ارتفاع قيمة الصادرات مع ثبات كمياتها.

1. **اختلاف المعلومات والاحصاءات بين اجهزة الدولة:**

عند اعداد استراتيجية تصديرية شاملة للدولة لابد من وجود نقطة اساس موحدة وهي المعلومات عن الاقتصاد المصري من تجارة و صناعة و زراعة..... الخ ولقد تلاحظ أن هناك عدم توافق بين اجهزة الدولة في الإعلان عن حجم الصادرات خلال عام ٢٠٢١ فلقد أعلنت وزارة الصناعة ان الصادرات بلغت حوالي ٣٢ مليار دولار أعلن الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء أن الصادرات بلغت حوالي ٢٧ مليار دولار بفارق ٥ مليار دولار صادرات سنويا و بالطبع هذا الاختلاف بين قيمة الصادرات لا يوفر قاعدة بيانات صحيحة يمكن التخطيط عليها للمستقبل.

# التصدير والدولة

## **تعريف التصدير:**

تعريف التصدير بمفهومه الشامل هو كل نشاط (صناعي - زراعي - سياحي - تكنولوجي - عقاري - موارد بشرية - غذائي ......... الخ) او تجارة او خدمة او سلعة او تسهيل يساهم في تنمية وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وهذا المفهوم يجب ان تتبناه الدولة في سياستها على المدي القصير والمتوسط والطويل.

ان عملية تصدير منتجات اي دولة تخضع الي ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

ومن ثم فأن عملية التصدير لها دور قوي وفعال في الاقتصاد المحلي والدولي ولا تظهر اثار التصدير الا إذا توافرت العوامل السابقة التي تجعل من الدولة المصدرة مركز قوة عالمية لا يستهان بها.

## **التأثيرات المختلفة للصادرات علي الدولة المصرية:**

# ملخص تحليل الموقف الحالي للصادرات والواردات

## **الحجم الكلي للصادرات و الواردات في الخمس سنوات الاخيرة:**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | **2017** | **2018** | **2019** | **2020** | **2021** | الإجمالي/مليار دولار |
| حجم الصادرات | 21.06 | 22.01 | 22.62 | **25.29** | **32.34** | $123.86 |
| حجم الواردات | **59.57** | **71.99** | **71.66** | **63.58** | **76.79** | 343.59 $ |

## **التقسيم القطاعي للصادرات و الواردات لسنة 2021**

## **التقسيم المالي للأسواق للصادرات والواردات 2021**

## **التقسيم الجغرافي للأسواق للصادرات المصرية 2021**

**حجم الصادرات المصرية طبقا للتقسيم الجغرافي - لاكبر الاسواق المصرية/المليار دولار**

## **التقسيم الجغرافي للأسواق للواردات المصرية 2021**

**حجم الواردات المصرية طبقا للتقسيم الجغرافي - لاكبر اسواق الواردات المصرية/المليار دولار**

## **ملخص تحليل الصادرات و الواردات المصرية:**

اولا الصادارات:

**شهدت الصادرات المصرية الغير بترولية خلال الفترة (يناير – ديسمبر) ٢٠٢١ قيمة قدرها نحو 32.34 مليار دولار مقابل قيمة قدرها ٢٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ لتحقق ارتفاعاً بقيمة وصلت حوالي 7 مليار دولار بنسبة ٢٣%.**

* القطاعات التي تقود الصادرات المصرية هي ست قطاعات:
* **قطاع الكيماويات والأسمدة.**
* **قطاع مواد البناء والصناعات المعدنية.**
* **قطاع الصناعات الغذائية.**
* **قطاع السلع الهندسية.**
* **قطاع الحاصلات الزراعية.**
* **قطاع الملابس الجاهزة.**

**بقيمة حوالي ٢٥ مليار دولار اي تمثل حوالي ٨٠٪ من الصادرات المصرية.**

* القطاعات الواعدة للتصدير هي كالتالي:
* **قطاع الطباعة والتغليف والورق.**
* **قطاع الغزل والمنسوجات.**
* **قطاع الصناعات الطبية.**
* **قطاع المفروشات.**

**بقيمة 3.24 مليار دولار اي تمثل حوالي 10% من الصادرات المصرية.**

تمثل صادرات مصر الي 3 مناطق جغرافية وتجمعات اقتصادية فقط وهي "مجموعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية" بنسبة حوالي ٧٠٪ اي ما يساوي 21.25 مليار دولار بينما هناك مشاركة محدودة للصادرات المصرية في اسواق واعدة وهامة مثل السوق الافريقي حيث ان الصادرات المصرية ل أفريقيا حوالي 1.85 مليار دولار بنسبة 5.72 ٪ من الصادرات المصرية.

ثانيا الواردات :

**شهدت الواردات المصرية الغير بترولية خلال الفترة (يناير – ديسمبر) ٢٠٢١ قيمة قدرها نحو 76.79 مليار دولار مقابل قيمة قدرها 63.58 مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ لتحقق ارتفاعاً بقيمة وصلت حوالي 13.21 مليار دولار بنسبة 18%.**

* اعلي القطاعات في الواردات المصرية هي ست قطاعات:
* **قطاع السلع الهندسية**
* **قطاع مواد البناء**
* **قطاع الحاصلات الزراعية**
* **قطاع الكيماويات والأسمدة**
* **قطاع الصناعات الغذائية**
* **قطاع الصناعات الطبية**

**بقيمة حوالي 65.85 مليار دولار اي تمثل حوالي 86٪ من الواردات المصرية.**

تمثل الوارادات المصرية في ستة قطاعات النسبة الاعلي من الواردات المصرية اي ما يساوي 65.85 مليار دولار اي ما يمثل 86% من الواردات المصرية من ثلاث اسواق جغرافية وهي الاتحاد الاوروبي و الصين و الدول العربية بنسبة 52.32% .

# التحديات العامة

## **التحديات العامة:**

ما لا شك فيه أن التأسيس لمجتمع تصديري يتطلب اولا معرفة التحديات التي تعوق تهيئة المجتمع والعمل وفق منهج علمي وبطريقة عملية على حل هذه التحديات والتي نوجزها في التالي:

* **ارتفاع سعر الفائدة في الجهاز المصرفي:**

يمثل ارتفاع سعر الفائدة في البنوك أحد اهم المعوقات لانطلاق التصدير فمن الطبيعي ان يكون هدف انشطة التصدير المختلفة هو تنمية الارباح للأنشطة اما في ظل ارتفاع سعر الفائدة قد نري احجام المستثمرين ومجتمع الاعمال عن بدء نشاطه حيث ان رأس المال يبحث عن ملاذات امنة وهي الاوعية البنكية المختلقة التي قد تقلل مخاطر الاستثمار.

* **كفاءة الجهاز التنفيذي للدولة:**

من التحديات الاساسية التي تواجه مجتمع الاعمال هو انخفاض كفاءة الجهاز الإداري و التنفيذي للدولة وهذا ارث تاريخي لا يرجع الي الحكومة بل هو نتاج عقود طويلة من تجاهل وعدم تطوير منظومات التعليم سواء الأكاديمية او الفنية و عدم توافر الاشخاص الفاعلين والذين لديهم كفاءة والقدرة علي اتخاذ الإجراءات و القرارات الصحيحة لتسهيل بيئة الاستثمار والتي هي بالتالي تشجع علي بدء الانشطة المطلوبة بسهولة وييسر اما علي ارض الواقع فالوضع الحالي يضع الكثير من القيود و العراقيل علي كاهل رواد الاعمال هذا بالإضافة الي ان الوعي الجمعي للأجهزة التنفيذية في مختلف القطاعات الحكومية ما زالت حتي الان تنظر الي أصحاب المشروعات او المستثمرين نظرة فيها الكثير من الريية والشك نظرا لعدم المامهم بالجوانب و الاقتصادية و الفنية والبيئية للمشروعات التي تعرض عليهم لا نتحدث هنا عن الادارة العليا للدولة ولكن نتحدث عن القطاع المتوسط من متخذي القرار هذا بالإضافة الي عدم وجود منهج واضح و مباشر للجوانب الفنية المختلفة يمكن الرجوع اليه وانما نجد تفسيرات مختلفة و متعددة لنفس الموضع تخضع لرؤية تختلف من شخص الي اخر كما انه لا يوجد لدي الاجهزة المعنية بملف الصادرات وحدات R&D وتختص بالأبحاث والتطوير.

* **تحديد هوية الاقتصاد المصري:**

تأرجح الاقتصاد المصري منذ العام ١٩٥٢ ومر بعدة مراحل من اقتصاد رأسمالي الي اقتصاد اشتراكي ثم تأميم ممتلكات الافراد من مصانع و شركات ثم انتقل الي التمصير الي اقتصاد انفتاحي مرورا بالخصخصة و عودة الرأسمالية مجددا الي اقتصاد تمارس فيه الدولة دورا متناميا طبقا لرؤيتها السياسية و الاجتماعية طبقا لطبيعة المرحلة ووفقا لرؤية فردية من المختصين و قد يكون لكل هذه المراحل مبرراتها و أسبابها ولكن يظل الاقتصاد حائر بين كل هذه التوجهات فاقدا لهويته بدون وجود توافق مجتمعي وسياسي مستقر علي ماهية الاقتصاد المصري ولعلها فرصة سانحة الأن أن يتم تحديد هوية الاقتصاد المصري من خلال هذه الوثيقة وتحديد طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتوافق حوله المجتمع، والمبادئ التي يقوم عليها مما يعني فض التداخلات في النشاط الاقتصادي وتصبح مسألة إجرائية تحكمها مبادئ النظام الاقتصادي الذي تم تحديده والاتفاق على هويته ومبادئه.

* **افتقار الشركات للكوادر المدربة:**

علي الجانب الاخر تعاني الشركات في كافة القطاعات من افتقارها للكوادر المدربة والتي تستطيع التعامل مع الاطراف الدولية من مستوردين للسلع المختلفة وعدم المامهم بالمواصفات الفنية للسلع ومدي مطابقتها للمواصفات في بلد الاستيراد، كما وان التعامل مع الجهاز المصرفي من اعتمادات ومستندات التحصيل وطرق الدفع الأخرى يمثل ايضا تحدي للشركات واخيرا العمالة الفنية المدربة في مختلف عمليات الانتاج او الانشطة والتي ترجع بالأساس الي جودة التعليم العامة.

### **التعليم الفني:**

أحد اهم تحديات الانطلاق نحو تأسيس مجتمع تصديري قوي فعلي مدي عقود لم يساهم هذا القطاع في اعداد فنيين مؤهلين على مستوي يتماشى مع التطور السريع من معدات وخطوط انتاج كما وان إعداد جيل جديد مؤهل يتطلب الكثير من الوقت للتعلم المستمر واعداد المناهج الحديثة والتي تتماشي مع أحدث الابتكارات في الانشطة المختلفة.

### **تمويل الجهاز المصرفي:**

من المعروف ان مرونة الجهاز المصرفي في منح اوعية تمويلية للأنشطة المختلفة هي من اساسيات نجاح هذه المشروعات ولكن يظل التمويل مقيد بقواعد جامدة تؤثر بطريقة مباشرة على التوسع او بدء انشطة متعددة تساعد في خلق مجتمع تصديري قوي.

### **تحسين البيئة التشريعية لنمو الصادرات:**

يجب العمل على تهيئة البيئة التشريعية لان تكون أكثر إيجابية وديناميكية لدفع الصادرات الي مستويات عالية ونتحدث هنا عن اطر مختلفة من قوانين عمل وضرائب وتأمينات وجمارك وصناعة واستيراد وتصدير وصحة وزراعة....... الخ.

* **تداخل ملفات التصدير بين اجهزة الدولة:**

من اهم التحديات التي تعيق انطلاق مسيرة الصادرات المصرية هي تداخل ملفات تنمية الصادرات بين العديد من الوزارات و الاجهزة فلكل منهم رؤية تختلف عن الاخر و نظرا لعدم وجود جهة ما لتوحيد الرؤي المختلفة تظل القوانين والقواعد كما هي دون وجود تحسن ملموس علي ارض الواقع و سوف نستعرض هنا علي سبيل المثال لا حصر بعض من هذا التداخل الذي يؤثر بطريقة سلبية علي نمو الصادرات او يكرر الجهد المبذول في نفس الإتجاه فنجد البنك المركزي ينشأ شركة لتنمية الصادرات بالرغم ان هذا الملف خارج سياسات البنوك المركزية بصفة عامة و نجد بنك تنمية الصادرات قد تخلي عن دوره في تنمية الصادرات وأصبح بنك تجاري و نجد وزارة المالية أصبحت المسؤلة عن صرف برنامج رد الاعباء للمصدرين واصبح صرف مستحقاتهم تأخد سنين طويلة ليس هذا فقط بل واصبح الصرف مربوط بتنازل المصدرين عن جزء من اموالهم التي تم صرفها بالفعل من فترات طويلة او يتم ربط الصرف بالموافقة علي خصمها من الاوعية الضريبية المفروضة من جانب مصلحة الضرائب و التي لاتكون ربط نهائي لقيمة الضرائب المستحقة بعد لجان الطعن و التقييم من ناحية اخري نجد ان وزارة الصناعة قد تخلت أيضا عن مسؤوليتها تجاه المصدرين ووافقت علي تولي وزارة المالية برنامج رد الاعباء.

**اسباب اضافية:**

* **عدم وجود خطط تنفيذية لزيادة الصادرات من المنتجات المصرية التي لديها ميزة تنافسية نسبية.**
* **صغر نسبة المساندة التصديرية حوالي 0.6% على الرغم ان المتوسط العالمي 1.5-2%.**
* **عدم توافر شبكة مراكز لوجستية.**
* **ضعف منظومة النقل الداخلي بواسطة شبكة السكك الحديدية.**
* **ضعف الانشطة الترويجية الخارجية وسمعة المنتج المصري في الاسواق العالمية.**
* **عدم الاستفادة من بعض الاتفاقيات التجارية والحاجة الي عقد اتفاقيات جديدة.**

# الاستراتيجية التصديرية للدولة المصرية

## **الرؤية العامة:**

ان تنمية الصادرات المصرية هو هدف قومي استراتيجي وطني يتجاوز قدرات وزارة واحدة او جهاز او هيئة و انما يحتاج الي تظافر مجموعة عمل من الوزرات و اجهزة الدولة من قطاعات متعددة بالإضافة الي رؤية اقتصادية طويلة الامد و إرادة سياسية قوية تعمل علي تحقيق النمو المنشود وحل التقاطعات بين أجهزة الدولة لتحقيق هدف القيادة السياسية للوصول ل١٠٠ مليار دولار صادرات ان مصر مهيئة حاليا لتكون مركز اقليميا للتجارة الدولية و تجارة الخدمات ومركز لوجستي لخدمة المستثمرين الدوليين و النفاذ للسوق الأفريقي وشمال أفريقيا و الشرق الأوسط الذي تسعي كل القوي العالمية للتواجد فيه وذلك للأسباب الاتية :

هذا علي المدي القصير ويمكن تحقيقه في خلال من سنة الي سنتين بإعداد حملة ترويج و تسويق دولية ودعوة الشركات العالمية والمستثمرين الدوليين للتواجد علي الاراضي المصرية وتقديم حزمة من الحوافز والمميزات الغير موجودة في اي مكان اخر في المنطقة وذلك للتشجيع علي التواجد في هذه المنطقة وممارسة جميع الانشطة المطلوبة علي المدي المتوسط وليكن سنتين يتم دراسة الإجراءات واللوائح والقوانين الحالية لتهيئة وإعداد بيئة تشريعية و اقتصادية وضريبية مشجعة للاستثمار المحلي والدولي.

ووضع خريطة تصديرية للمنتجات والخدمات التي يمكن تصديرها والاتفاق علي استراتيجية شاملة للتصدير من زراعة و سياحة و عقار و موارد بشرية و تكنولوجية ، ايضا يجب تهيئة المجتمع التصديري المصري بجميع انواعه على أن تكون مصر مركز وملتقي تجاري (HUB) وعليه فإنه يجب على المصدرين إنتاج ما تحتاجه الأسواق المستهدفة وليس المنتجات المصرية التقليدية والمصنعة خصيصا للسوق المصرية ولنأخذ التجربة الصينية ومن قبلها اليابانية كمثال يحتذي به فهذه الدول الرائدة في مجال التصدير والتسويق قد أنفقت واستثمرت ملايين الدولارات في دراسة الأسواق المستهدفة وإنتاج سلع تناسب اذواقها وبذلك غزت هذه الأسواق واصبحت المصدر الأول لها، وبينما سيطرت المنتجات الصينية على السلع البسيطة والاحتياجات اليومية فرضت اليابان سيطرتها على السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة.

وعلي المدي الطويل خلال من ١-٥ سنوات يتم اصلاح التعليم الفني والتكنولوجي وإعداد جيل جديد مدرب علي أحدث مخرجات التعليم والعمل على خلق مجتمع صناعي متكامل تصديري يكون الحصول فيه على اراضي صناعية ميسر وتسهيل استخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي....... الخ.

## **الأهداف وإطارها الزمني:**

وضعت القيادة السياسية هدف ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا كتوجيه عام للأجهزة الحكومية وبالتالي كان لابد من وضع إطار زمني محدد لتحقيق هذا الهدف حيث ان هذه التوجيهات كان يجب ان تدرس من جوانب عديدة اولها هل هي قابلة للتحقيق فعليا وإذا كان ممكن الوصول لهذه القيمة من الصادرات فكان يجب أيضا تحديد إطار زمني محدد للوصول إلى الهدف ومن ثم وضع خطة عمل موضح بها الإجراءات تفصيليا وفي النهاية تكون هناك الية للمتابعة والتقييم دوريا وما إذا ما كان الخطة تحقق على ارض الواقع التصور الموضوع سابقا.

في الواقع لم يتم الإعلان عن خطوات الوصول الي صادرات بقيمة ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا ولم يعلن عن إطار زمني لتحقيق هذا التوجه بل ولم يطلب من الجهات المختصة ومجتمع الأعمال عمل تصور من الخبراء للعمل به او طرح الموضوع على طاولة البحث.

ويجب ان نذكر هنا ان فقط وزارة الصناعة قد تصدت لهذا الهدف جزئيا وقام جهاز التمثيل التجاري بعمل تصور لتحقيق خطة للنفاذ بالصادرات المصرية للسوق الأفريقي تحت عنوان خطة وزارة التجارة والصناعة للتوجه نحو أفريقيا.

بعد اجتماعات مع رؤساء المجالس التصديرية لدراسة هدف ال ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا ولم تتبلور هذه الاجتماعات عن دراسة تفصيلية عن الموضوع وكما تم ذكره من قبل ان وضع سياسة تصديرية شاملة يتجاوز قدرات وزارة واحدة او جهاز او هيئة وانما يحتاج الي تظافر مجموعة عمل من الوزرات والاجهزة.

## **خريطة مصر التصديرية:**

يجب وضع خريطة تصديرية للدولة المصرية يحدد فيها بوضوح اين نحن الان واين سنكون في مدى زمني قدره من ٧-١٠ سنوات وعلى المدي القصير للبدء في تحقيق هدف ال ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا فهذه الخريطة ضرورية لتصور ما هي إمكانياتنا الحالية في جميع المجالات وللمنتجات والخدمات الوطنية الحالية للبدء فورا في العمل على الدفع بها الي الاسواق الخارجية فحتى تاريخه وضعت لمصر خريطة صناعية وخريطة استثمارية وخريطة عقارية وخريطة زراعية ولم تتطرق اي جهة في الدولة الي خريطة مصر التصديرية، ويشارك في وضع الخريطة جمعية المصدرين المصريين اكسبو لينك والاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات المصري وجمعية رجال الأعمال المصريين وهيئة تنمية الصادرات والمصرية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والخبراء المتخصصين وممثلي وزارات الصناعة والداخلية والتخطيط والعدل والمالية.

## **ما هي المناطق الحرة؟**

هي جزء من إقليم الدولة يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطتها الإدارية، ويتم التعامل فيه وفقاً لأحكام ضريبية وجمركية ونقدية خاصة.

الأنشطة المصرح بها في المناطق الحرة: يسمح بكافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقاً للسياسة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير للخارج المزايا والضمانات والإعفاءات التي تمنح للمشروع.

**المزايا:**

* حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباح المشروعات إلى الخارج.
* حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات.
* حرية تحديد أسعار المنتجات وهامش الربح.
* عدم وجود حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر) لمشروعات المناطق الحرة العامة فقط.
* عدم وجود حدود على جنسية رأس المال حيث يمكن أن ينفرد المستثمر الأجنبي أو يشارك بأي نسبة في الاستثمار (باستثناء المشروعات المقامة في سيناء).
* إمكانية التشغيل لحساب الغير لاستغلال طاقات المشروع (وفقاً للقواعد المعتمدة من الهيئة في هذا الشأن).
* منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة.
* منح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

**الضمانات:**

* عدم جواز إقامة الدعوى القضائية علي المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة إلا بعد الرجوع للهيئة.
* عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها.
* لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة علي المشروعات أو الحجز علي أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها من غير الطريق القضائي.

**الإعفاءات:**

* إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع (عدا سيارات الركوب) من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط حتى لو اقتضت طبيعة النشاط تواجدها بصفة مؤقتة خارج المنطقة الحرة.
* إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب سواء كانت ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد
* عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة النشاط.
* عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى خارج البلاد ألي إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد
* إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من الضرائب على القيمة المضافة
* إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد أية رسوم مقررة على السلع الداخلة والخارجة وفقاً للشروط التالية:
* أن يكون المشروع داخل الدائرة الجمركية.
* أن تكون محددة الوجهة النهائية ببوليصة الشحن والفاتورة.
* إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلية (داخل البلاد).

# أفريقيا قارة المستقبل

## **افريقيا قارة المستقبل:**

تتجه أنظار القوة العالمية نحو إفريقيا باعتبارها قارة المستقبل فأصبح الجميع يبحث عن فرص للصادرات و الاستثمار والموارد البشرية لما تتمتع به من ثروات طبيعية عديدة و تنوع جغرافي يمتد علي امتداد القارة وفي ظل اعلان الإتحاد الأوروبي عن استثمارات ضخمة في القارة الأفريقية في مجالات التحول الرقمي والتكنولوجيا للرد علي تمويل الصين لمشاريع البنية التحتية من طرق و سدود و سكك حديدية و موانئ و بطبيعة الحال لا يمكن فصل مصر عن محيطها الأفريقي لاعتبارات تاريخية و جغرافية متعددة و على وجه العموم ينبغي على مصر ان تؤسس سياستها الاقتصادية نحو إفريقيا علي نحو ثابت و مستمر لا يتأثر بالمتغيرات الجيوسياسية والتي تتغير طبقا لطبيعة المرحلة

## **المزايا:**

## **التحديات:**

## **الدول الحبيسة:-**

الدول الحبيسة هو مصطلح يطلق علي مجموعة من الدول الأفريقية التي لا يوجد لديها موانئ بحرية وبالتالي يكون نفاذ واردتها عن طريق دول مجاورة لها وعدد هذه الدول ١٥ دولة موزعة بين شرق ووسط و غرب وجنوب القارة وهذا يمثل احد التحديات التي تواجه الصادرات المصرية لهذه الدول لأن تكلفة نولون الواردات تكون مرتفعة وعادة ما تكون جزء عن طريق البحار وجزء اخر بري او نهري وقد قامت الدولة بدعم ٥٠% من تكلفة النقل لجميع الدول الأفريقية وذلك تيسيرا علي المصدرين المصريين ومع هذا يظل هذا احد التحديات التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند التوجه نحو هذه الاسواق و هذا ما نجده في الرسم التوضيحي لهذه الدول و عددها و أسمائها و موقعها الجغرافي.

## **النظام البنكي:-**

معظم الدول الأفريقية لا يوجد بها نظام بنكي عالمي وبالتالي يصنف انه عالي المخاطر للبنوك المصرية وبالتالي يحتاج تعزيز طرق الدفع و الضمان عن طريق بنوك عالمية مما يزيد من تكلفة المستوردين في البلاد الافريقية و يضعف من إمكانية نفاذ الصادرات المصرية للاسواق الأفريقية وهذا بالطبع يتطلب القيام بفت فروع للبنوك المصرية في الدول الأفريقية و بدور اكثر نشاطا لشركات ضمان مخاطر للصادرات سواء مصرية او أجنبية.

## **البضاعة الحاضرة:-**

معظم المستوردين الافارقة يفضلون التعامل بطريقة البضاعة الحاضرة اي التي تتواجد في مراكز لوجيستية حيث يتمكنوا من معاينتها بأنفسهم و تحديد احتياجاتهم ومن ثم دفع قيمتها و نقلها الي مخازنهم المحلية و ذلك يرجع الي تجنبهم فتح إعتمادات مستندية لما بها من إجراءات بنكية متداخلة و طويلة الامد نسبيا حتي وصول السلع المراد استيرادها اليهم ولذا فنجد ان نجاح دولة مثل الصين في النفاذ الي السوق الأفريقي كان من خلال إنشاء مراكز لوجيستية في البلاد التي تطل علي بحار مثل كينيا و من ثم والتي هي مركز تجاري لدول شرق القارة الافريقية.

## **التسويق:-**

طالما كان التسويق هو الاداة الفاعلة في الترويج للمصدرين وبالتاكيد فإن استقدام بعثات تجارية مدروسة و موجهة لقطاعات بعينها هو احد الوسائل لتنمية الصادرات المصرية لهذه الدول و قد تكون اهم من المعارض التجارية التي قد تكون غير موجهة او لم يتم دراسة اسواقها دراسة كافية تفي باحتياجات الاسواق وايضا اجتماعات B2B تكون نتائجها ايجابية نظرا لانها اجتماعات مباشرة مع أصحاب القرار في كلا الجانبين المصدر والمستورد.

## **دراسة الاسواق:-**

بطبيعة الحال كل دولة من البلدان الأفريقية لها طبيعتها الخاصة و عاداتها والتي تتحكم في واردتها ولننظر للتجربة الصينية مع البلدان العربية حيث قامت الصين بتصنيع معظم السلع والتي تحتاجها هذه البلاد ابتداء من سجاجيد الصلاة و حتي المباخر مرورا بغطاء الرأس العربي وبالتالي اقبل عليها المستوردين نتيجة قيام الصينيين بدراسة الاسواق قبل طرح سلعهم فس هذه الاسواق فإن هذا قد يدل علي اهمية وجود وحدات بحث و تطوير للاسواق المستهدفة حتي تؤتي بنتائج ايحابية في تنمية الصادرات المصرية لهذه الدول.

## **حجم تجارة أفريقيا مع العالم:**

### **الحجم الكلي للورادات "الغير بترولية" الافريقية من العالم اخر خمس سنوات:**

بلغ إجمالي واردات إفريقيا من العالم خلال الفترة من 2017 إلى 2021 2،371.6 مليار دولار أمريكي ومقسم طبقا للرسم الاتي:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **2017** | **2018** | **2019** | **2020** | **2021** |
| **المبلغ/مليار دولار** | 433.89 | 486.84 | 491.61 | 450.64 | 508.69 |

### **التقسيم الجغرافي للدول الافريقية الأعلى في الواردات الغير بترولية من العالم:**

## **الحجم الكلي لواردات افريقيا من مصر:**

**التقسيم القطاعي للواردات الافريقية من مصر:**

## **شركة جسور:**

تعتبر شركة جسور ناتج إعادة هيكلة لشركة النصر للتصدير والاستيراد التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري وهي إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام. يعتبر نموذج العمل الجديد لشركة جسور نموذج يقوم على نشاط الوساطة والتسويق وتوفير الخدمات اللوجستية وكانت شركة النصر للتصدير والاستيراد.

تمتلك 23 فرعا في أفريقيا والدول العربية وفرنسا تستهدف وزارة قطاع الأعمال العام حاليا افتتاح 14 مركز حول العالم للوصول إلى 40 دولة، هذا بالإضافة إلى مركزين بالتعاون مع القطاع الخاص في شرق أفريقيا تم افتتاح 6 مراكز في بداية يوليو 2022 في غانا والكاميرون وفرنسا والإمارات والسودان والصين وتوفر شركة جسور مجوعة متكاملة من الخدمات اللوجستية تبدأ من خدمات النقل من باب المصنع حتى موانئ التصدير مرورا بخدمات الشحن والفحص والتخليص الجمركي والتجميع والتخزين، وصولا إلى الخدمات المالية، وخدمات التأمين بالمشاركة مع كبريات المؤسسات البنكية والمالية الرائدة كما أطلقت وزارة قطاع الأعمال العام الكتالوج الإلكتروني لشركة جسور للترويج للمنتجات المصرية ويتم التسجيل عليها مجانا.

ويضم قاعدة بيانات موسعة عن منتجات القطاعات الصناعية والزراعية والصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويهدف إلى تشجيع المنتج المحلى وزيادة حجم الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة غير تقليدية لهذه الصادرات. حتى يونيو، بلغ عدد المنتجات 19 ألفًا بإجمالي 1138 شركة مسجلة على الكتالوج.

## **التحليل:**

**شهدت الافريقية خلال الفترة (يناير – ديسمبر) ٢٠٢١ ارتفاع ملحوظ في الواردات الغير بترولية حيث ان الواردات للدول الافريقية ارتفعت بقيمة قدرها نحو** 508.69 **مليار دولار مقابل قيمة قدرها** 450.64 **مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ لتحقق ارتفاعاً بقيمة وصلت حوالي 58.05 مليار دولار بنسبة 22%.**

* القطاعات الاعلي في الواردات الافريقية من مصر:
* **قطاع الكيماويات والأسمدة.**
* **قطاع الاطعمة المصنعة**
* **قطاع مواد البناء**
* **قطاع الطباعة والتغليف.**
* **قطاع الصناعات الهندسية.**

**بقيمة حوالي 1.8مليار دولار اي تمثل حوالي 5.72٪ من الصادرات المصرية لقارة افريقيا.**

# المجلس الأعلى للصادرات

## **المقدمة:**

يتطلع المجتمع التصديري و رجال الأعمال و الاقتصادين نحو المجلس الأعلى للصادرات المصرية لاداء دور حيوي و فاعل في تنمية الصادرات باعتبار ان رئيس الجمهورية هو من يرأس المجلس و هو يمثل ايضا رأس السلطة التنفيذية للدولة المصرية و عضوية العديد من الوزراء المعنيين بهذا الملف.

## **عمل المجلس الأعلى للصادرات:**

مما لاشك فيه ان ايمان القيادة السياسية بأهمية ملف الصادرات وانعكاساته الاقتصادية الإيجابية علي الاقتصاد المصري قد عجل بقرار إعادة تشكيل المجلس برئاسة رئيس الجمهورية والذي ينتظر منه تحقيق النتائج الملموسة نحو التأسيس لتحقيق قيمة صادرات مصرية تحقق هدف ال ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا و تصل بها الي ارقام اكبر في المستقبل حيث ان مصر افتقدت وجود جهة او هيئة او مجلس يتولى وضع استراتيجية شاملة تشريعية وتسويقية واقتصادية وبحثية تكون مهمتها الاولي والوحيدة الوصول الي ارقام تصديرية أكبر ومراقبة الأداء لهذا الملف. ولقد دعونا كرجال اعمال مصريين الي تأسيس مجلس اعلي للصادرات المصرية برئاسة رئيس الجمهورية ليس من منطلق أهمية الملف ولكن لقدرة هذا المجلس على التحرك بديناميكية والسرعة اللازمة اتخاذ القرارات المطلوبة لتحقيق الأهداف.

## **توصيف المجلس الأعلى للصادرات:**

نص مشروع القرار على التالي: تشكيل المجلس الأعلى للتصدير برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية كل مما يلي:

1. الجهات الحكومية: رئيس مجلس الوزراء والوزراء المنوطين ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الرقابة الإدارية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وممثل وزارة الدفاع ورئيس قطاع التمثيل التجاري بوزارة التجارة والصناعة.
2. المؤسسات الغير حكومية: رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات وثلاثة من المصدرين واثنين من ذوي الخبرة في نشاط المجلس يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء.

## **اليات عمل المجلس:**

إذا نظرنا الي التصدير من منطلق انه أحد مصادر الدخل القومي ويمكنه زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية إذا هو قضية مصيرية نطاقها أوسع وأكبر من ان تكون النسبة المسيطرة على المجلس حكومية وفقط ثلاث اشخاص من ذوي الخبرة بهذا الملف، وتتلخص المهام المبدئية للمجلس في يلي:

# الصناعة والتصدير

**الصناعة والتصدير:**

هناك فرق كبير بين إرادة خلق مجتمع صناعي تصديري وإمكانيات هذا المجتمع لتحقيق هذة الارادة فيجب ان تتوافر اسباب نجاح هذا التوجه والتي اساسها التعليم الفني والتكنولوجي وايضا خلق البيئة التشريعية والضريبية و الاقتصادية و التمويلية لدعم هذا التوجه.

كما سبق واشرنا في تحديد هوية الاقتصاد المصري فإن التوجه السياسي العام للدولة حاليا هو تشجيع الصناعة الوطنية وخلق مجتمع صناعي تصديري يساعد علي تقليل الواردات و بالتالي تقليص العجز التجاري وهو توجه إيجابي بإمتياز ويمكن ان يكون جواز مرور الي العالم الصناعي العالمي و أحد موارد العملة الصعبة لتمويل مشاريع تنمية الدولة. ولتحقيق هذا الهدف المنشود اقرت الحكومة مجموعة اجراءات وأعلنت عن تسهيلات و حوافز للاستثمار في مدن الجيل الرابع و خصت مشروعات بعينها في التمتع بإعفاءات ضريبية. ايضا تم الإقرار بمنح الاراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع والذي كان مطلب مجتمع الأعمال منذ فترة طويلة ولم يؤخذ به حيث اعتبر بيع الاراضي الصناعية هو مورد من موارد الدولة والذي انعكس سلبا علي نمو الصناعة في مصر علي الصعيد الاخر لم يتم إعداد المجتمع للإنتاج الصناعي من توافر كوادر فنية مدربة لتشغيل هذه المشروعات.

لقد أعلنت القيادة السياسية بنفسها في احد اللقاءات انه عند قيام الدولة بعمل احدي المسابقات في المجال التكتولوجي لم ينجح سوي ١٠٠ فرد من اصل ١٠٠ الف تقدموا للمسابقة طبقا للمعاير الدولية ( ١٪) فهذا الاعلان كفيل بدق ناقوس تنبيه ان توافر العمالة الفنية يجب ان يكون الهدف الأول لخلق مجتمع صناعي تصديري لأن الماكينات و خطوط الانتاج من الجيل الحديث تتطلب درجة عالية من المعرفة التكنولوجية كما وأعلنت القيادة السياسية ايضا في نفس السياق ان القطاع الخاص هو الاقدر و الاكفأ في إدارة المشروعات لمرونته وسرعة ايقاع اتخاذ الإجراءات والقرارات الادارية و الفنية اللازمة لضبط إيقاع الانتاج كما نشير هنا ايضا الي اعلان نائب رئيس هيئة التنمية الصناعية في احد الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بأن نسبة تشغيل المصانع علي مستوي جميع المناطق الصناعية الخاضعة لادارة الهيئة حوالي ١٢٪ مما يوضح عمق خلق مجتمع صناعي متكامل والبنية التنظيمية والتشريعية والفنية . كل ما سبق مؤشرات علي ان تهيئة المجتمع الصناعي للانطلاق نحو التصدير يلزمه تحسين و الارتقاء بجودة التعليم الفني وتحديث مناهجه لمواكبة الثورة الصناعية الجديدة من ذكاء اصطناعي و تكنولوجي.

ايضا اصبح التضييق علي الاستيراد بصور متعددة ومبالغ فيها هو الشغل الشاغل لأجهزة الدولة وبطريقة متعسفة حتي وان كانت السلع المستوردة هي سلع اولية او وسيطة او تامة الصنع و تدخل في صناعات تحويلية اخري وحتي مع إعلان القيادة السياسية استثناء مستلزمات الإنتاج من فتح الاعتمادات المستندية نجد ان هذا التوجه لم يصل الي البنوك في حينه وظل الحال علي ماهو عليه ودخلت الحكومة في نقاش لاينتهي في تعريف ماهية مستلزمات الإنتاج!!!!

مع العلم انه لاتوجد دولة في العالم تنتج كل ما تحتاجه من سلع وايضا عدم الاقرار ان المجتمع الصناعي المحلي غير قادر علي تلبية متطلبات المواطنين من كل السلع وعلى سبيل المثال فقط إطارات السيارات الخاصة أو النقل او المعدات الثقيلة او المعدات الزراعية.

هذا ويتم تبرير هذه الإجراءات بتشجيع المنتجات المحلية التي هي اصلا غير متوافرة او ذات جودة منخفضة او غير مسايرة احدث المنتجات والمواصفات العالمية يستطيع مجتمع الاعمال ان يتفهم الفرق بين السلع الغير ضرورية مثل الكحوليات او مستلزمات العناية بالحيوانات الاليفة او الآلات الموسيقية ولكن ما لا يستطيع فهمه هي السلع الوسيطة و الضرورية لاستمرار دورة الاقتصاد.

اذن الحل هو العمل بكل جدية علي اعداد الكوادر الفنية و التكنولوجيا علي اسس حديثة ودعم التعليم الفني بجميع تخصصاته وإصدار التعليمات بفض التقاطعات بين اجهزة منح الاراضي الصناعية و جهات اصدار التراخيص والإعفاءات الضريبية و رفع كفاءة الجهاز الإداري وتوعيته بالفرق بين مختلف السلع الخاصة بدورة الاقتصاد الكلي وايضا توعيته بأهمية مساعدة مجتمع الاعمال الصغير و متناهي الصغر في استكمال عناصر بدء نشاطه والتفرغ للإبداع والابتكار والانتاج لضمان نجاح هذا التوجه اذن نخلص الي انه ينبغي البدء فورا في العمل علي دعم التعليم الفني القادر على التعامل مع الاجيال الحديثة من خطوط الانتاج و الذكاء الاصطناعي وخلق كوادر فنية مؤهلة تساعد في خلق مجتمع صناعي تصديري غير متوفر في الوقت الحالي بحسب الامكانيات الحالية.

# النمو السكاني وتأثيره على الميزان التجاري

الزيادة السكانية في مصر تعتبر من أعلى المعدلات العالمية حيث يزيد عدد السكان سنويا حوالي ٢.٥ مليون نسمة و هي تعتبر من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري الكلي حيث تستنزف موارد الدولة في توفير البنية التحتية من مدارس و طرق و جامعات و كهرباء والأهم من ذلك المنتجات الغذائية والسلع المختلفة التي يتم استيراد جزء كبير منها وبالتالي فإنه من المفترض ان تزيد الواردات طبقا للزيادة السكانية وذلك لتلبية احتياجات المواطنين وذلك يؤدي بالتالي الي اتساع الفارق في الميزان التجاري بين مصر و دول العالم حيث ان نمو الصادرات لايكون بنفس النسبة لصالح الواردات ومع ان الموارد البشرية تصنف احد قوي المجتمع و ممكن ان تضيف الي الناتج القومي الا اننا نتحدث هنا عن قوي بشرية منتجة وهذا يرجع بالاساس الي اصلاح منظومة التعليم الاساسي و الفني و الزراعي و التكنولوجي....... الخ.

والحل يكمن في دراسة خفض هذه الزيادة وتشجيع المواطنين على تنظيم النسل بطريقة تساهم في تقليل إهدار موارد الدولة في توفير البنية التحتية المرتفعة القيمة فقط لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان واتساع العجز في الميزان التجاري عاما بصقة دائمة وفيما يلي رسم توضيحي لزيادة السكان وعلاقته بزيادة الواردات وايضا حجم الصادرات خلال الخمس سنوات الماضي.

# الخلاصة

مصر مهيئة تماما لان تتصدر وتلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة العالمية فمن ناحية تتجه الدول الاوروبية والمحور الغربي (امريكا، كندا وبريطانيا) لتقليل اعتمادها استراتيجيا على الصين ومن ناحية اخري تبحث عن دول قريبة لتصنيع وتوريد احتياجاتها نتيجة ارتفاع اسعار الطاقة ولتوفير زمن وتكلفة الشحن من هذه الاسواق والدول هذا بالإضافة الي ان تكلفة الحرب في اوكرانيا قد زادت من معاناة الشعوب في غرب وشرق اوروبا وهي منطقة شاسعة جغرافيا وسكانيا.

كما سبق وذكرنا ان هدف الدولة من زيادة قيمة صادراتها هو تنمية مواردها من العملات الصعبة للصرف على مشروعات التنمية في ظل زيادة سكانية كبيرة ... اذن عامل الزمن في تحقيق احتياطي نقدي من العملات الصعبة هو من الاهمية بمكان لوضع خطة قصيرة الاجل لتوفير الموارد وهو ما يدفع الي تحويل مصر الي مركز تجاري دولي لتجارة الترانزيت والخدمات وجذب استثمارات اجنبية مباشرة سواء صناعية او خدمية في مناطق مصر الحرة وتوفر لها حزمة من الحوافز والتسهيلات غير المسبوقة في المنطقة في خلال عام واحد فقط من ناحية اخري وضع خطة متوسطة وطويلة الاجل للنهوض بالمجتمع الصناعي التصديري وذلك من خلال رفع كفاءة التعليم الفني وتهيئة بيئة متكاملة من التشريعات تمكنه من النهوض في فترة زمنية قصيرة نسبية تتراوح من سنتين الي خمس سنوات بالإضافة الي ارسال بعثات الي الخارج لدراسة كيفية تحديث مناهج البحث العلمي وتطبيقاته على العملية الانتاجية.

ايضا لابد من اصلاح الخلل في هيكل الصادرات المصرية حيث توجه 70% من الصادرات الي ثلاث مناطق جغرافية في العالم (البلاد العربية واوروبا الغربية وامريكا الشمالية) مع عدم الاهتمام والتوعية بقارة افريقيا التي لا تشكل أكثر من 5.72% من صادرات مصر الكلية بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التجارية التي تسهل من نفاذ السلع المصرية الي القارة وانتماء مصر الي محيطها الافريقي ووجود شركة جسور والمنطقة اللوجستية في دولة تنزانيا.

من ناحية السياسية النقدية يجب عدم الاعتماد علي الاموال الساخنة مرة اخري وان كان ضروري في مرحلة ما فيكون ذلك لمدة زمنية محدودة وذلك لثبوت ضررها البالغ علي الاقتصاد المصري وعدم صلاحيتها لتنمية مستدامة وايضا الاعتماد في تقييم الاقتصاد علي عدة مؤسسات محايدة وخبراء مستقلين حيث تلاحظ من اشادة المؤسسات المعروفة بأداء الاقتصاد المصري علي مدي الاعوام السابقة، وان مصر ستشهد رخاء وارتفاع

في مستوي دخل البلاد بعد مرحلة بناء البنية التحتية و اتضح فيما بعد ان مصر دخلت في ازمة اقتصادية طاحنة منها اسباب خارجية مثل الجائحة خلال عامي 2020 و2021 وحرب أوكرانيا 2022 واسباب داخلية منها السياسة النقدية والاقتصادية من جذب استثمارات اجنبية مباشرة وتشجيع راس المال الوطني بضخ استثمارات في قطاعات مختلفة وزيادة الصادرات.

ان المجلس الأعلى للصادرات المصرية هو الجهة الوحيدة القادرة علي وضع و تنفيذ و متابعة خطط تنمية الصادرات وفض التقاطعات بين أجهزة الدولة المعنية ولكن يجب ان يضم خبراء ذوي رؤي اقتصادية وليس بالضرورة ان يكونوا مصدرين فقط وانما علي علم بالمتغيرات العالمية وكيفية التعامل السريع لاقتناص الفرص التصديرية من ناحية اخري يجب العمل علي دراسة معدل النمو السكاني المطرد و تأثيره علي خطط التنمية وإيجاد حلول لتخفيض معدلات الزيادة السنوية بخطط خارج الصندوق مما يسهم في خفض وتقليل مصاريف الموازنة العامة للدولة الجهاز الإداري للدولة هو احد الجهات التي يمكن ان تساهم بشكل إيجابي في تنمية وزيادة حصيلة الصادرات اذا تم زيادة معرفته بأهمية الصادرات و تعامله مع هذا الملف بأقصى درجات التفهم.

كما يجب بناء الشفافية والثقة بين قطاع الأعمال المحلي والجهاز التنفيذي للدولة وذلك بهدف تشجيعه على التوسع في الاستثمار والتوظيف وبما ينعكس ايجابيا علي المستثمرين الأجانب و رغبتهم في الاستثمار في مصر حيث انه من غير المنطقي الرغبة في زيادة الاستثمارات الأجنبية بينما يعاني المستثمر الوطني من الإجراءات والبيروقراطية وارتفاع تكلفة الرسوم الحكومية وصعوبة استخراج تراخيص المشروعات و تعددها بين أطراف كثيرة.

اليات التنفيذ

**اليات التنفيذ:**

* بدء حملة دولية للترويج الي المناطق الحرة المصرية بحزمة حوافز غير مسبوقة في منطقة الشرق الأوسط وذلك بهدف جذب استثمارات اجنبية مباشرة وتشجيع مجتمع الاعمال المحلي.
* انشاء وزارة للتعليم الفني والصناعي والتكنولوجي والتجاري تكون وظيفتها اعداد كوادر متخصصة تتولي تشغيل وقيادة مجتمع تصديري في مجالات متعددة.
* ارسال بعثات للخارج للتعرف على أحدث أساليب التسويق وتصميم المنتجات في مجالات متعددة سواء صناعي او زراعي او تكنولوجي.
* دعم مستثمري صناعة السياحة لزيادة وتنمية الموارد السياحية وليكن هدف ٢٥ مليون سائح سنويا هو بداية الخطة وتتحقق في خلال ٥ سنوات.
* التوسع في استخدام النقل النهري والسكك الحديدية لتسهيل وخفض تكاليف الصادرات والواردات مما يعد دعم اضافي للمصدرين
* تطوير وتسهيل النظام البنكي لتيسير تمويل المشاريع بكل مراحلها.
* إعفاءات ومزايا ضريبية او تجارية على النشاطات التصديرية بنسب مدروسة.
* انشاء وتطوير مراكز البحث والتطوير R&D في مجالات متعددة وتزويدها بالخبراء سواء مصريين او أجانب.
* الارتقاء بجودة التعليم الفني والصناعي والتكنولوجي والتجاري لخلق مجتمع تصديري في مجالات متعددة.
* تيسير الإجراءات الحكومية لبدء النشاطات الاستثمارية التصديرية.
* تفعيل نشاط المجلس الأعلى للصادرات المصرية وضرورة اجتماعه بصفة دورية برئاسة رئيس الجمهورية لمتابعة خطة ال ١٠٠ مليار دولار.
* وضع خريطة تصديرية للدولة المصرية.
* إطلاق مجموعة محفزات غير تقليدية وغير مسبوقة لدعم نشاطات الاستثمار في مصر.
* وضع خطة تنفيذه للتسويق في أفريقيا ودراسة أسواقها وتشجيع التكامل التجاري بين مصر وأفريقيا.
* يجب وضع أطر زمنية محددة لتنفيذ الأهداف المقترحة وتحديد آليات واضحة للمتابعة والتقييم الدوري حتى الانتهاء من تحقيق هذه الأهداف.
* دراسة تقديم حوافز اضافية للقطاعات الاكثر مساهمة في الصادرات المصرية وهي قطاع الكيماويات والأسمدة وقطاع مواد البناء والصناعات المعدنية والتي تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات المصرية حوالي ٤١٪.
* زيادة نسبة المساندة التصديرية من 0.6% الي 1.5-2%وهو المتوسط العالمي طبقا لاستراتيجية تنمية الصادرات المصرية الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء في مارس 2019.
* زيادة الأنشطة التسويقية الخارجية لدول أمريكا الجنوبية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.
* زيادة كفاءة النقل الداخلي بواسطة شبكة السكك الحديدية.
* عمل قوائم بيضاء للمستوردين والمصدرين يتيح لهم تخليص شحناتهم سواء الصادرة او الواردة في اقل زمن متاح.
* **الرقابة الصناعية:**

يمكن ان تساهم مصلحة الرقابة الصناعية دورا كبيرا في تطوير ودعم الصادرات المصرية الصناعية وذلك من خلال تكليفها برد الضرائب والرسوم للشركات المصدرة كما هو موضح علي الشكل التالي ويقصد به إمكانية استرداد الشركات للرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على مستلزمات الانتاج والخامات المستوردة التي تدخل في صناعة المنتجات اذا تم تصدير هذه المنتجات التامة الى الخارج، وذلك تطبيقا لأحكام القرار الوزاري رقم 665 لسنة 1997 للسيد الدكتور وزير المالية تشجيعا للتصدير بأسعار منافسة هذا قد يكون محفزا و دعم مالي اضافي للمصدرين بخلاف برنامج رد الاعباء المعمول به حاليا مما يعزز من نفاذ الصادرات المصرية الي الاسواق فيجب اعتبار هذا الموضوع جديرا بالتفعيل في كافة المجالات الصناعية بمبادرة ذاتية من المصلحة وليس بناء علي طلب المنشآت بطريقة منفردة وبهذا نقوم بدعم المجتمع التصديري الصناعي كما وان من ضمن انشطة المصلحة للصادرات من خلال السماح المؤقت والدروباك تقديم الدراسات على النحو التالي حيث ان هذه الدراسات تقدم للمصانع بناء على طلبها مع موافاة مصلحة الجمارك بنتائج هذه الدراسات وتشمل تقدير معدلات الاستخدام للخامات ومستلزمات الانتاج ومن ثم تحديد نسب الهالك والفاقد اثناء التشغيل بالإشارة الي ما تقدم اعلاه يوضح الدور الهام الذي ممكن ان تساهم به الدولة ممثلة في مصلحة الرقابة الصناعية في تقديم دعم الصادرات المصرية الصناعية.

* **الاستغلال الامثل الاتفاقيات التجاري:**

****الاتفاقيات التجارية وجدت بين مجموعة من الدول سواء علي المستوي الاقليمي او الدولي او بين دول تشترك في أهداف معينة بهدف تسهيل التبادل التجاري البيني بقدر متساوي لكل الدول الموقعة لهذه الاتفاقيات و هذا يتيح نفاذ السلع والتجارة و المرور عبر الحدود بسهولة و يسر نظرا للرؤية الاقتصادية للدولة المصرية و التطلع الي اقتصاد قوي فقد قامت بالتوقيع علي العديد من الاتفاقيات الدولية و الإقليمية للاستفادة من إمكانية نفاذ الصادرات المصرية الي الاسواق المختلفة و التمتع بالاعفاءات الجمركية التي نصت عليها هذه الاتفاقيات و لكن لم يتم النفاذ للاسواق المستهدفة بحجم و قيمة مناسبة لعدم معرفة او عدم استغلال المصدرين المصريين بهذه الاتفاقيات و مزاياها على المتعددة و فيما يلي نستعرض هذه الاتفاقيات :

1. **الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا):**

الدول الاعضاء: وتضم 21 دولة افريقية التعداد السكاني لمنطقة الكوميسا 400 مليون نسمة تقريبا بدون مصر.

****

1. **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:**

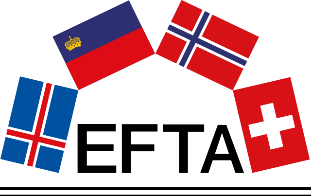
الدول الاعضاء: تضم 18 دولة عربية تعدادها السكاني 325 مليون نسمة تقريبا "بدون مصر"

****

1. **اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية:**

تضم دول الاتحاد الاوروبي و عددها 26 دولة و جمهورية مصر العربية، ويبلغ عدد السكان ما يقارب 513 مليون نسمة تقريبا.

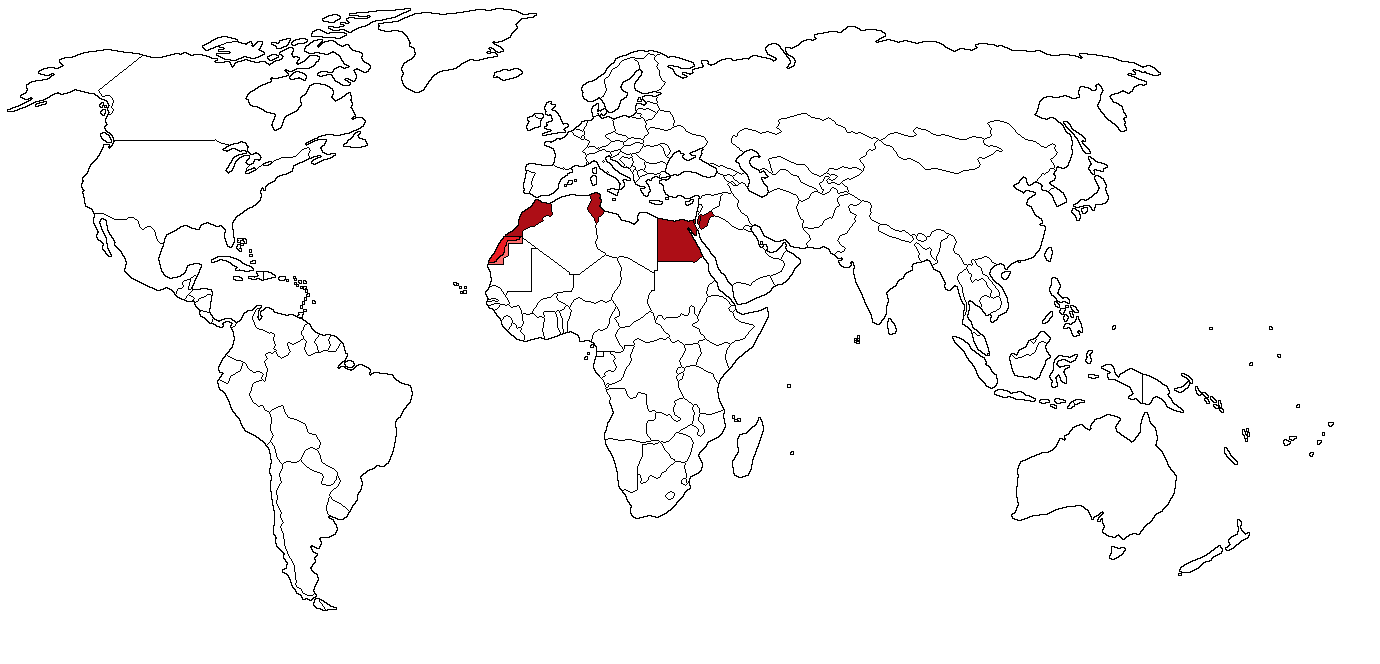


**اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الافتا:**

دول الافتا هي عبارة عن اتحاد اقتصادي بين 4 دول اوروبية وهي (سويسرا والنرويج ولشنشتاين وايسلندا) ويبلغ عدد السكان تقريبا 14 مليون و500 ألف نسمة.

1. **اتفاقية اغادير:**

وهي اتفاقية تضم اربعة دول وهم (مصر-المغرب-تونس- الاردن) ومن الجدير بالذكر ان كل دولة من الاربعة دول ترتبط مع مصر بأتفاقيات تجارية ثنائية، ويبلغ حجم السكان في دول اتفاقية اغادير 59 مليون نسمة تقريبا .



1. **اتفاقية الميركسور:**

والميركسور هي دول المخروط الشرقي في امريكا الجنوبية وتضم 4 دول هما (الأرجنتين والبرازيل والأوروجواي وباراجواي) ويبلغ عدد السكان حوالي 268.5 مليون نسمة.

1. **اتفاقية مصر وتركيا**

تم توقيع الاتفاقية بين مصر وتركيا وهي اتفاقية تجارة حرة بتاريخ 27 ديسمبر ودخلت حيز التنفيذ في 01/03/2007 ويعد السوق التركي من الاسواق الهامة ويبلغ عدد سكانه 84.34 مليون نسمة.

# المراجع

* رؤية مصر ٢٠٣٠ [https://www.presidency.eg/ar2030](https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/)
* الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - [https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages](https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/agreements.aspx)
* الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء <https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx>
* الموسوعة العربية الموسوعة العربية <http://arab-ency.com.sy/ency/overview/183>
* الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (النشرة الاقتصادية للصادرات والواردات المصرية عن عام ٢٠٢١) [https://www.goeic.gov.eg/ar/news/ النشرة الاقتصادية للصادرات والواردات المصرية عن عام ٢٠٢١](https://www.goeic.gov.eg/ar/news/default/view/id/728/title/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%2B%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%2B%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2B%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA%2B%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%2B%D8%B9%D9%86%2B%D8%B9%D8%A7%D9%85%2B2021)
* الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (النشرة الاقتصادية للصادرات والواردات المصرية عن عام 2020) [https://www.goeic.gov.eg/ar/newsالنشرة الاقتصادية للصادرات والواردات المصرية عن عام ٢٠٢٠](https://www.goeic.gov.eg/ar/news/default/view/id/665/title/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D8%B9%D9%86+%D8%B9%D8%A7%D9%85+2020)
* تقرير رئاسة الوزراء "استراتيجية تنمية الصادرات المصرية" مارس 2019. [إستراتيجية تنمية الصادرات.pdf](file:///C:\Users\Mahmoud\AppData\Roaming\Microsoft\Word\إستراتيجية%20تنمية%20الصادرات.pdf)
* المنظمات الدولية – مكتب التمثيل التجاري المصري- الاتفاقيات الدولية <http://ecs.gov.eg/Arabic/Pages/International-Organization.aspx>
* الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء تقرير التجارة الخارجية والميزان التجاري لعام 2021 <https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx>
* تقرير مركز التجارة العالمي2021 <https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts2021_e.pdf>
* الخريطة التصديرية العالمية – المركز التجاري الدولي - <https://www.un.org/africarenewal/sites/www.un.org.africarenewal/files/Africa_Renewal_August_2014_en.pdf>